

في ذكرى انهزام القوات السوفييتية من أفغانستان



قبل 32 سنة من اليوم، هُزم الاتحاد السوفييتي في أفغانستان. سعت حكومة د. نجيب الله (آخر حكومة يسارية في أفغانستان) حتى آخر لحظاتها أن تمنع خروج القوات السوفييتية من أفغانستان، إلى أن صدر آخر توجيه من "ميخائيل جورباتشوف فرجامين" إلى د. نجيب بأن القوات السوفييتية ستخرج من أفغانستان، كما وُجّه بأن يُعد نفسه لتنفيذ هذا القرار خلال سنة.

لم يكن السوفييتيون قادرين على إكمال الحرب في أفغانستان. معاهدة جنيف لم تكن إلا ذريعة لخروج القوات السوفييتية من أفغانستان. تم توقيع اتفاقية جنيف من قبل وزراء خارجية أفغانستان وباكستان وروسيا وأمريكا تحت إشراف الأمم المتحدة في تاريخ 14/أبريل/1988م.

بدأت عملية خروج القوات السوفييتية من مدينة جلال آباد في تاريخ 15/مايو/1988م. وقد تم ذلك تحت إشراف 10 مسؤولين تابعين لهيئة الأمم المتحدة. وفي النهاية بخروج الجنرال "بوريس جروموف" قائد الكتبية السوفييتية رقم 40 عبر جسر حيرتان في تاريخ 15/فبراير/1989 انتهى رسمياً الاحتلال السوفييتي لأفغانستان. اجتاحت القوات السوفييتية أفغانستان في تاريخ 27/ديسمبر/1979م، وخلال تسع سنوات من الحرب، تكبدت أفغانستان خسائر في الأرواح وخسائر مالية وفكرية بالغة، مع إصابات لا حصر لها.

خروج أو انهزام؟

تصريح ميخائيل جورباتشوف للدكتور نجيب الله (آخر قائد عميل للشيوعيين في كابل) والذي نصه كالتالي: "سواء كانت حكومة كابل مستعدة أم لا، القوات الشيوعية ستخرج من أفغانستان" يدل على صعوبة الأوضاع التي مر بها الاتحاد السوفييتي حين إخراج قواته من أفغانستان.

مع الأسف مازال هناك من لا يعدّ خروج السوفييتيين من أفغانستان انهزاما مفضوحا، وإنما يرى ذلك الخروج أحد تكتيكات الحرب التي أسست على معاهدة جنيف. ولو كان الاتحاد السوفييتي متمسكا بالقوانين والمواثيق الدولية لما احتل البلد المجاور له في الوهلة الأولى أصلا، ولما غض الطرف عن عشرات المطالبات الواصلة إليه من هيئة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي والمنظمات الأخرى والتي ناشدته بالخروج العاجل من أفغانستان.

أسباب انهزام القوات السوفييتية

هناك أسباب عديدة تفسر انهزام القوات السوفييتية في أفغانستان. يرى الخبراء أن هناك ثلاث أسباب رئيسة هي الأبرز:

أولا: وجود قوة معنوية دينية وعاطفة جياشة ضد احتلال الأجانب لأفغانستان من العوامل الرئيسية المسببة لانهزام الاتحاد السوفييتي في أفغانستان. إذا تصفحنا التاريخ فسنجد أن الأفغان عبر القرون هزموا أعداءهم بحيارتهم لهذه القوة المعنوية وألحقوا الهزيمة من خلالها بكل معتدي.

السبب الثاني وراء انهزام الشيوعيين في أفغانستان هو الدعم الدولي للجهاد الأفغاني. وذلك أن تلك الفترة شهدت مساندة جميع الدول الإسلامية ومعظم الدول غير الإسلامية لجهاد الشعب الأفغاني، وقد وضع ذلك المجاهدين في حالة مدعومة سياسيا وعسكريا وماديا، كما أدى ذلك أيضا إلى تهميش دور الاتحاد السوفييتي والدول المساندة له. ثالثا: انهزام الاتحاد السوفييتي داخليا تسبب في انكسارهم وهزيمتهم في أفغانستان. لقد ظن الجيش الأحمر بعد انتصاره في الحرب العالمية الثانية أنه غير قابل للهزيمة. ولأجل هذا لم يسمع الاتحاد السوفييتي للدعوات المحذرة له من الدخول إلى أفغانستان، واجتاح بلدنا عسكريا مما أدى إلى انهيار الاتحاد السوفييتي.

نتائج انهزام القوات السوفييتية في الداخل والخارج

الشيوعيون طعنوا في خاصرة بلادنا حين احتلالهم طعنة مازالت - بعد مضيّ أربعين سنة- تنزف دما حتى يومنا هذا، ولم يبق جانب في بلدنا إلا وقد تضرر بسبب هذا الاجتياح العاشم.

من نتائج هذا الاحتلال سقوط مليوني شهيد، وتشرذمات الآلاف من الأرامل والأيتام، وهجرة ستة ملايين شخص. وكل هذا ضريبة غالية يدفعها الشعب الأفغاني جراء احتلال قوات الاتحاد السوفييتي لبلدنا. يُضاف إلى ما ذكر إعاقه مليونين ونصف مليون شخص بسبب الاجتياح السوفييتي لأفغانستان.

بسبب الاحتلال السوفييتي تضررت البنية التحتية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية في بلادنا، وآلت إلى الاضمحلال أو العطب الشديد. كما أن هذا الاحتلال فتح الباب للتدخلات الجائرة في شؤون بلادنا من قبل الأجانب. ربما سعى الأجانب قبل الاحتلال الشيوعي إلى التدخل في الشأن الأفغاني، إلا أن تلك التدخلات لم تكن على مستوى التدخلات بعد الاحتلال.

عندما عزم شعبنا على مقاومة احتلال الشيوعيين، اضطر إلى مد الأيدي لكل دول العالم، مما كان سببا في تدخل الأجانب في شؤون بلادنا. الحرب الجارية في بلادنا أيضا من نتائج الاحتلال السوفييتي لأفغانستان.

من النتائج السلبية الأخرى للاحتلال السوفييتي لأفغانستان هو بقاء عدة أجيال على حال أمية، ولذا تأخرنا عن ركب التطور الإنساني مسافة سنوات طوال.

الاتحاد الشيوعي عندما اجتاحت أفغانستان، لم يصل إلى أهدافه. ليس ذلك فحسب وإنما دفع ضريبة ذلك بتشتت مكوناته وانهيار شوكته، وذلك أن الاتحاد السوفييتي فقد تماسكه وانهار بعد مدة وجيزة من انهزامه في أفغانستان. لم يهزم الاتحاد السوفييتي على الصعيد العسكري فحسب وإنما على صعيد الفكر والعقيدة كذلك. لأسباب عديدة انحسر الفكر الاشتراكي حول العالم وتم تهميشه على نحو يعجز معه عن النهوض مرة أخرى. أضف إلى ذلك أن رقعة الاتحاد السوفييتي كانت تبلغ 22 مليون كيلومتر مربع، ولم يبق من هذه المساحة إلى روايات تاريخية.

بانهزام الاتحاد السوفييتي حصل الغرب على أكبر منفعة وتنفس الصعداء لأجل سقوط أحد التهديدات الكبرى على مستوى العالم. الحرب الباردة انتهت وانحاز العالم إلى قطب أمريكا. تحررت دول أوروبا الشرقية، وبلاد القوقاز ودول آسيا الوسطى التي كانت يوماً تُسمى أقاليم الاتحاد السوفييتي، وحصلت كل هذه الدول على استقلالها.

نهاية إمبراطورية

بعد تسع سنوات من الجهاد الأفغاني اضطر الاتحاد السوفييتي إلى إخراج عساكره من أفغانستان. بعد خروج القوات الشيوعية من أفغانستان لم يصمد الاتحاد السوفييتي كثيراً ومُحي من خارطة العالم. الدول التي كانت تابعة تحة سلطة الاتحاد السوفييتي السياسية والفكرية تحررت واستقلت من هيمنته. الذين يسمون انهزام الاتحاد السوفييتي في أفغانستان بأنه انسحاب تكتيكي وعملية سلمية من قبل جورباتشوف يشوهون التاريخ. الحقيقة هي أن العمود الفقري للاتحاد السوفييتي قد انحنى خلال سنوات الاحتلال التسع. الاستبداد السياسي والعقدي أيضاً لم يكن ليُتحمل من قبل الشعوب. نيران الجهاد الأفغاني كانت تزداد اضطراباً يوماً بعد يوم وقد اتخذ المجاهدون عندها قراراً حازماً بتلقين الشيوعيين درسا تاريخياً غير قابلٍ للنسيان. وبالتحديد في تلك الآونة، سُمعت أصوات من قادة الاتحاد السوفييتي تنادي بخروج القوات الشيوعية المسلحة من أفغانستان بشكل سلمي وتصالحي، حتى يوقفوا العار الذي أصابهم جراء انهزامهم.

نظام التقاعد: التحديات وسبل العلاج



منذ سنوات عديدة يقوم المسؤولون في الحكومة الأفغانية بتقديم الوعود في مجال مساعدة المتقاعدين عن العمل. من ذلك على سبيل المثال: إضفاء الشفافية على نظام التقاعد، وتسريع إجراء أعمال التقاعد، ومنع الفساد الإداري وغير ذلك، ومع كل هذا نرى أن المتقاعدين عن العمل وذويهم يواجهون عددا من الصعوبات. من جانب آخر أصدر رئيس الجمهورية مرسوماً بتنفيذ قانون التقاعد للمتقاعدين عن العمل من الإدارات غير الحكومية¹. يا ترى هل توجد مشاكل حقيقية في نظام التقاعد؟ وإلى أي حد تصح دعاوي المعارضين من المتقاعدين وذويهم حيال أنظمة التقاعد؟ وإلى أين وصلت قضية تنفيذ قوانين التقاعد المتعلقة بالإدارات غير الحكومية؟ أسئلة نسعى للإجابة عنها في هذا التحليل.

نظام التقاعد في أفغانستان

وفق قانون العمل الأفغاني، كل موظف عمل في الحكومة وبلغ عمره 65 سنة أو خدم لمدة 40 سنة فإنه مؤهل للتقاعد. بالإضافة إلى ذلك فإن الإصابة بالمرض، والوفاة والإعاقة تخول المتقاعد أو ورثته للاستفادة من امتيازات التقاعد. وإذا أراد شخص أن يتقاعد برغبته فيجب أن يكون قد أكمل 55 سنة من عمره وخدم في الوظيفة مدة 25 سنة². تُقتطع نسبة مئوية من راتب كل موظف في قطاع الخدمات المدنية بشكل شهري، ويتم إرسال هذه المبالغ من الإدارات إلى خزنة التقاعد. عندما يحين موعد استلام حقوق التقاعد فإن حقوقه تُسلم له، وفي حال عدم وجوده تُسلم حقوقه أولاً لزوجته أو للزوج، ثم لابنته التي لم تتزوج، ثم لابنته الذي لم يبلغ عمره 18 عاماً أو أنه مازال مشغولاً

¹ <https://www.kakaradvocates.com/regulation-on-pension-enacted/>

² <https://molsa.gov.af/dr/%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%B1%D9%87-%D9%87%D8%A7>

بالدراسة الجامعية أو كان مصابا بإعاقة دائمة أو مرض مزمن أو عضو الأسرة الذي يجري الخدمة العسكرية. تم تسمية العاشر من شهر دلو من قبل الحكومة باليوم الوطني للمتقاعدين.

مشاكل نظام التقاعد

في السابق لم يُعين صندوق خاص في خزانة التقاعد للمحافظة على حقوق المتقاعدين، في حين أن الكثير من مصاريف البلد كانت قائمة على الدعم الخارجي، وكان من الصعب على الحكومة أن تتولى القيام بدفع حقوق المتقاعدين من الميزانية الوطنية. إلا أنه يُقال أن صندوقاً قد أُعد لحقوق المتقاعدين وكان من المفترض أن يتم هذا قبل سنوات، وذلك لأن عدم وجود صندوق حقوق المتقاعدين عرّض عملية استلام المتقاعدين لحقوقهم لكثير من العراقيل، وتم دفع حقوق المتقاعدين من الميزانية الوطنية، ومازال النوال جارياً على ذلك. في حين أن عدد المتقاعدين وإحصائياتهم لدى الحكومة صارت مثيرة للاستفهام، ولم تقدر الحكومة على وضع مقدار معين من الميزانية الوطنية لتسديد حقوق المتقاعدين.

وقد أدى ذلك إلى بروز مشاكل. منها أن رئيس الجمهورية بموجب المرسوم الرئاسي رقم 354 وجّه بتشكيل لجنة تضم مندوبي رئاسة الأمن الوطني، وإدارة الإصلاحات الإدارية، ووزارة المالية والقصر الرئاسي، ليتم تقييم عمل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والشهداء والمعاقين حيال خزانة التقاعد من عام 2013م إلى عام 2017م. وبالنظر في تقرير اللجنة المذكورة لوحظت اختلافات كبيرة في المبالغ.³

على سبيل المثال، يظهر التقرير أن عدد المتقاعدين المسجلين عام 2013 بلغ (74127) شخص، وبلغ عددهم في العام الذي يليه أي سنة 2014م عدد (69695) شخص، مما يدل على تسجيل متقاعدين وهميين، أو ضعف في نظام تسجيل المتقاعدين.⁴ بناء على هذا أعلنت إدارة الخزانة العامة للتقاعد في أوقات مختلفة عن تسجيل بصمات المتقاعدين بشكل كامل، وقد أنجزت أعمال حيال هذا الصدد. وقد قُدم دعم لرئاسة التقاعد الحكومية من قبل بعض الجهاد الداعمة الدولية، وخصوصاً البنك الدولي الذي قدم مبلغ 12.3 مليون⁵، بناء على هذا أعلنت إدارة الخزانة العامة للتقاعد في أوقات مختلفة عن تسجيل بصمات المتقاعدين بشكل كامل، وقد أنجزت أعمال حيال هذا الصدد. وقد قُدم دعم لرئاسة التقاعد الحكومية من قبل بعض الجهاد الداعمة الدولية، وخصوصاً البنك الدولي الذي قدم مبلغ 12.3 مليون. إلا أنه لم يُر تقدم ملموس يوازي مقدار الدعم الذي تم تقديمه لهذا القطاع. ذكرت الإدارة الأمريكية المسؤولة عن مراقبة إعادة تأهيل أفغانستان (CIGAR) في تقريرها المنشور في نوفمبر/2019م أن نسبة 85% من المتقاعدين فقط تم تسجيل بصماتهم الإلكترونية، في حين أن عملية تسجيل البصمات بدأت عام 2017م.⁶

³ <https://tolonews.com/fa/nightly-news/%D8%A7%D8%B1%D8%B4-%D8%B4%D8%B4-%D9%88-%D9%86%DB%8C%D9%85-%D8%A8%D8%B1%D8%B1%D8%B3%DB%8C-%D9%81%D8%B9%D8%A7%D9%84%DB%8C%D8%AA%E2%80%8C%D9%87%D8%A7%DB%8C-%D8%B1%DB%8C%D8%A7%D8%B3%D8%AA-%D8%AE%D8%B2%DB%8C%D9%86%D9%87-%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B9%D8%AF>

⁴ [يورتي لينك](#)

⁵ <https://unama.unmissions.org/world-bank-125m-additional-financing-set-improve-afghanistan%E2%80%99s-public-pension-schemes>

⁶ <https://www.worldbank.org/en/news/feature/2018/12/23/effective-automated-pension-administration-system-eases-payment-for-afghan-pensioners>

من جانب آخر، يُقال أن نحو 36 ألف شخص من المتقاعدين المسجلين في خزانة التقاعد لم يحضروا لعملية تسجيل البصمات عام 2018م. من الضروري أن تُشكل لجنة لتعيين هويات هؤلاء الأشخاص ويتم التحقيق في سبب عدم استعدادهم لتسجيل بصماتهم. وإذا وُجد أنهم متقاعدون وهميون فينبغي أخذ مبالغ التقاعد منهم ومنحها لمستحقيها الذين حُرِّموا من حقوقهم لسنوات وكرروا مراجعة الدوائر الحكومية وانتظروا مدة طويلة⁷.

ما ينبغي عمله لتطبيق نظام التقاعد

لتنفيذ نظام التقاعد ينبغي أن لا تبقى الوعود المقدمة للمتقاعدين حبرا على ورق، بل يجب أن تُنفذ في الواقع. النسبة المثوية التي تُقتطع من رواتب الموظفين وتُرسل لخزانة التقاعد الحكومية ينبغي أن تُراقب ويُتأكد من إعادة تسديدها لمستحقيها. وذلك لأن خزانة التقاعد تقول دائما للمتقاعدين بأن المبالغ أُرسلت إلى الحسابات البنكية إلا أن البنك لم يحول المبالغ للإدارة المعنية بشؤون التقاعد.

حاليا توجد تعاقدات خيال أسهم المتقاعدين بين وزارة المالية والبنك الإسلامي وبنك ميوند فقط، ولأجل تسهيل العملية ينبغي توقيع تفاهمات مع البنوك الأخرى التي لديها أفرع في معظم مناطق البلد. كما ينبغي توظيف الموظفين المهرة والمتقنين لاستخدام الآلات التكنولوجية في خزانة التقاعد، لأجل تسريع عمل المراجعين. كما أن إنهاء عمل القائمين بعمل الوزارة قد يفيد في تسهيل إجراءات التقاعد، وذلك لأن القائم بالأعمال لا يملك الصلاحية في كثير من القرارات.

يتم إرسال مبالغ المتقاعدين إلى حساباتهم المالية عبر بنك أفغانستان، إلا أن البنوك الخاصة لا تسدد حقوق المتقاعدين في الوقت المناسب. ويصرح المسؤولون في بنك أفغانستان – والذي هو معني بمراقبة عمل البنوك – بأن مراقبة الحسابات المالية من شؤون وزارة المالية وذلك لأن البنوك الخاصة وقعت تفاهماتها مع الوزارة. التنسيق بين الوزارات والإدارات المعنية بشؤون المتقاعدين قد يفيد كذلك في تسهيل إجراءات حقوق المتقاعدين.

وفق مرسوم رئيس الجمهورية فإن إدارة الإحصاء الوطنية هي الإدارة الوحيدة المخولة بمسح بصمات جميع العاملين في القطاع العام والخاص. لذا ينبغي على هذه الإدارة أن تعلن الموعد الأخير لمسح بصمات جميع الموظفين وتُكمل عملها في أسرع فرصة. وذلك لأن هذه الخطوة كفيفة بتحديد عدد المتقاعدين مما سيغلق الطريق أمام الفساد وأخذ حقوق المتقاعدين عبر تسجيل متقاعدين وهميين. خزانة التقاعد ترغب في أن ترسل سهم المتقاعدين المُخصص من ميزانية عام 2020 إلى صندوق التقاعد، لذا ينبغي أن تُراقب العملية بوضوح كامل وأن يُسد الطريق أمام أي محاولة للفساد.

⁷[https://www.refworld.org/docid/5a2a565c4.html%20\[accessed%203%20February%202020\]?_cf_chl_jschl_tk_=9a426365409316de1b57c34d1daad37a40aa2c62-1580818099-0-AW1_uu-WSZSRcMh-mlmQYPxILpI9aTB6dDXdaQoU-vvnKKLxON5IbHasLOub1lhQc63KNDuJI_3IXDNFKj72ARuiNzkiyrY4rECmvxzAfwpz4vjaneVpZ4hCbonldw36H5uPOJOaYyMCAgCPlofbTPDhishsLXFuaWUIvyzGGDAX_3OGrT40WbuB1qqtEMycFkrX8VJMBUv7sk1Nol-w13xrNUUKVC_PV-MV4bfdOI1rQClwMHfleo491CdgMjXsE7C8falxLgXWqLcGnWce9rpyAlxZMVyck24NTDcRpHnYlmc56fITUwgEZIzjG8hvb_AyinG5uVR0pC0Sta12c](https://www.refworld.org/docid/5a2a565c4.html%20[accessed%203%20February%202020]?_cf_chl_jschl_tk_=9a426365409316de1b57c34d1daad37a40aa2c62-1580818099-0-AW1_uu-WSZSRcMh-mlmQYPxILpI9aTB6dDXdaQoU-vvnKKLxON5IbHasLOub1lhQc63KNDuJI_3IXDNFKj72ARuiNzkiyrY4rECmvxzAfwpz4vjaneVpZ4hCbonldw36H5uPOJOaYyMCAgCPlofbTPDhishsLXFuaWUIvyzGGDAX_3OGrT40WbuB1qqtEMycFkrX8VJMBUv7sk1Nol-w13xrNUUKVC_PV-MV4bfdOI1rQClwMHfleo491CdgMjXsE7C8falxLgXWqLcGnWce9rpyAlxZMVyck24NTDcRpHnYlmc56fITUwgEZIzjG8hvb_AyinG5uVR0pC0Sta12c)

من جانب آخر ترغب خزانة التقاعد في أن تُنشئ نظاما للتقاعد في عام 2020 للعاملين في القطاعين العام والخاص. مع أن الإدارة المذكورة قدمت تصريحاتها حيال أنظمة التقاعد قبل عدة سنوات⁸، وكان من المفترض أن يبدأ العمل إلى إنشاء النظام منذ ذلك الوقت. وذلك لأن عدم وجود نظام للمتقاعدين من العاملين في القطاع الخاص قد يخلق الكثير من المشاكل. بما أن مبالغ التقاعد تُرسل بشكل رسمي من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية إلى وزارة المالية، لذا ينبغي على وزارة المالية أن تُنشئ نظاما للقطاع الخاص كذلك وفي هذا مصلحتان، الأولى هي عدم توقع عجلة العمل والتطور في القطاع الخاص، والثانية هي أن لا تنزل حقوق العاملين والموظفين عن المستوى المقبول⁹. في حين أن إدارة التقاعد تقول إن عدد المتقاعدين في البلد يبلغ نحو 154 ألف متقاعد مُسجل، فإن الحكومة عازمة على تسجيل بصمات جميع المتقاعدين في كل ثلاثة أعوام¹⁰. وقد عُد وجود بطاقة الهوية الإلكترونية أمرا ضروريا بجانب تسجيل البصمات للمتقاعدين، إلا أن عملية توزيع الهوية الإلكترونية تبدو متوقفة بسبب قلة الإمكانيات اللازمة. من الضروري أن تُخصص بعض أيام الأسبوع للمتقاعدين ليراجعوا الإدارات المعنية بمنحهم بطاقات الهوية الإلكترونية، أو تُنشأ لهم مكاتب خاصة ليُراجعوها ويحصلوا على بطاقات الهوية. أما المتقاعدين الذين يعيشون في الولايات البعيدة والتي لم تبدأ فيها عملية توزيع بطاقة الهوية الإلكترونية فإن عليهم القدوم إلى العاصمة للحصول على بطاقة الهوية الإلكترونية. على الحكومة أن تبذل جهودها لتسهيل إجراءات هؤلاء المتقاعدين حتى يحصلوا على حقوقهم في أوقاتها المحددة.

نستقبل آرائكم واقتراحاتكم لتطوير هذه النشرة.

تواصل معنا:

البريد الإلكتروني: info@csrskabul.com - csrskabul@gmail.com

الموقع: www.csrskabul.com -- www.csrskabul.af

هاتف المكتب: +93 (0) 784089590



⁸ <http://www.gmic.gov.af/dari/press-releases2/3798-2019-03-06-12-55-57>

⁹ <http://www.gmic.gov.af/dari/press-releases2/3972-2020-01-30-11-35-26>

¹⁰ <http://www.gmic.gov.af/dari/press-releases2/3972-2020-01-30-11-35-26>